القاعدة من ان العامل من الحال هو العامل من صاحبها لدلالته على المقارنة
اي فكان فيه طرف من مشابهة المفعول لجواز الترك وقوله دون الحصول اي فكان
فيه طرف من عدمها لجواز الاثبات فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة
الى مد يد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو
وبهذا اعلم المنظور اليه فيها يات من التفصيل والمكافات الجهات جاز الامران
على السواء على ان الذي ينبغي على هذا ان لا تخيير بل يتركب احد الوجهين
باعتبار النظر وكلت لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به
لا التعليل الموجب للاتيان اهع ق لكونه مضارعا انظر لو جعل السبب
هنا من المقارنة كونه مضارعا وفيها يات من الماضي المنفي استمرار النفي مع
ان الفعل من الموجبين منفي وبيان ان المقارنة من الحقيقة النفي لا الفعل
من الموجبين اه سم قال بيس وتيك ان يجاب عنه بان لم ولما لما كانا كالجزء
من الفعل وتعلما معناه كان المجموع كانه صيغة ماض اهـ اقول يدل عليه قول الاظهر
وان كان نفي الشيء يدل قرانا على حصوله صدة لان المتبادر من التعليل
المطابقة التي هي الاصل اهع ق وكذا اي يجوز الامران في المضارع المنفي
ماضي اللفظ يشمل المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو
ليس اهـ بيس ان يكون في غلام اي يوجد والسوال ليس على وجه
الشك في المقدور بل سوال التوبيخ وتيك اهع ق وقد يلغز الكبر فالحال
بلوغ السن وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه
منتقلا وقال حسن حلبي البلوغ المذكور كما يتحقق يتحمل حصوله
صدوره منهم اي صادقة عند قتالكم مع قتالهم او متمالئ قتالهم منكم اهع ق
المنفي لم او لما واما المنفي بغير هما فان كان ذلك النافي يخالص المضارع
للاستقبال كلت لم تقع الجملة حالا وان كان مما لا يختص بالاستقبال كما
تقدم وعند ابن هشام يجب تركه الواو ليس على مثال اي مما لا
يستشهد به ع ق فلا يقال المثال لا يشترط صحته وكتبه ايضا بانصه وتقدم
استشهد له بقول قتالت له العينان سمعا وطاعة وحذرا كالدر لما يثقب
اهع ق اي موعا كالدر قبل تثقيبه ولم يمسسني بشر فان قلت
لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عدمت الاحوال المنتقلة
قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف نقولك مر زيدا يعدو
عطوفا وهذا القدر يكفي من عدة من الاحوال المنتقلة اهـ ضن وكتب
ايضا بانصه ولم يمسسني بشر اي والحال ان اعلم يمسسني بشر فيما مضى
وبهذا

وبهذا التقرير يعلم ان العامل من الحال ان قيد بحال يعلم مضيها اي سبقها فذلك
العامل وجب تاويلها بما يفيد المقارنة اهع ق اما المثبت اي اما الماضي
المثبت وتضيته عدم جواز الوجهين من المنفي نحو جاء زيد ويا ركب لكنه تقدم
عن سيران المنفي كالمثبت وبوافقه قوله بعضهم ترك الشم من المطول التفصيل
في الماضي بين كونه مثبتا او منفيا لان قال لا يخالف بالاثبات والنفي كذا في
بيس وكتب ايضا قوله اما المثبت الخ خاص بالماضي لفظا ولا يبعد ان يحمل
منه الماضي المستعمل من موضع المضارع للمبالغة في تحقق امر المستقبل
وانظر لو استعمل الماضي من الاستقبال مجازا اهـ سم وفيه ان الصورة التي امر
بنظرها هي الصورة التي يستعمد بها فاعمل صواب العبارة الثانية
وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا فلعله لانه على الحصول فشبه
الحال المقدرة وبهذا اجاز الاتيان بها فيمن حصول الخ تأمل للعهد لكونه
فعلا مثبتا مع كونه ثابتا لاسيما بعد الحصول ومع كونه فعلا والفعل
يقتضي التجدد المستلزم للعدم بعد عدم الثبوت اهع ق وفيه ما تقدم
تقريبه الماضي من الحال المقتضية للمقارنة وفي ان الطلوع في الحال المقارنة
بالنون لا المقارنة بالباء ولا صحيح فليحرر الماضي المجرد عن قد لانه اتى بدليل
على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد او كونه فعلا تلك
المقارنة بالبا فلكف التاكيد لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الواقع
بعد ان لا يكون مواليا لا إلا ولا مستلما بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا
لا ضرب بنته قد ذهب او تيك اهع ق وقال بيس بعد كلام قرره فالحاصل
ان الواو وقد يمتنعان في الماضي التالي لا او الملو بأو ويجبان عند فقد
الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس وقولهم صحبته فما زرته الا وقد
كل منهما حاز الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد
الواو وحده اخير من انفراد قد وذكر الرضي ان الواو وقد قد يجتمعان بعد
الا نحو ما اتيته الا وقد اكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز ذلك
قد وتاول ما حصرت بانه صفة لمحذوف اي جاء وكم قوم حصرت
صدورهم وحملي بأبعضهم على الدعاء اهـ الخضاوقوله ويجوز يجيئ بهما
وتركهما نقل قبل ذلك ان البصريين الا الاخفش قالوا يلزم بأن الماضي لفظا
لا يقع حالا الا وهو قد ظاهرة او مقدرة فيجوز تركهما مبنيا على مذهب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)